الفصل الثالث

أهمية الخدمة الاجتماعية وفاعليتها

داخل مؤسسات الإصلاح والتأهيل

«الرعاية الاجتماعية في مؤسسات رعاية وتوجيه الأحداث المنحرفين نموذج، مع مقترح للتطوير»

أصبح من المسلم به الاعتراف بالأهمية الكبيرة التي تحظي بها الخدمة الاجتماعية في الوقت الراهن، فالخدمة الاجتماعية كما يشير البعض «هي مهنة القرن الحادي والعشرين التي تقع عليها مسئولية تأكيد القيم الإنسانية في عصر طحنته المادية المعاصرة وانزواء المعايير الفطرية التي درج عليها الإنسان منذ فجر التاريخ، بل هي العودة إلى عدم الحب الإنساني والتا\كافل الاجتماعي والخير المطلق الذي كادت أن تفقده مجتمعاتنا المعاصرة»[1].

(1) علي الدين السيد، مقدمة في الخدمة الاجتماعية المعاصرة، دار المصطفى للطباعة والنشر، القاهرة، 2002، ص 7.

وعلى ذلك فإن الخدمة الاجتماعية أصبحت في الوقت الراهن مرتبطة ارتباطًا شديدًا بكافة التحولات والتغيرات التي يتعرض لها المجتمع، فتكن بمثابة حائط الصد الذي يقي أبناء المجتمع من الوقوع في متاهات التعقيدات الحياتية التي باتت تفرضها عليهم متغيرات الحياة اليومية، وهو الأمر الذي يؤكد أهمية الخدمة الاجتماعية في كافة مؤسسات المجتمع، على اختلاف أنواعها، وهو ما يعزز مكانة المهنة وأهميتها إلى جانب مختلف المهن الأخرى داخل المجتمع.

ومراجعة فلسفة وأنشطة الخدمة الاجتماعية في الوقت الراهن، يضع أيدينا على حقيقة هامة، وهي أن تاريخ الخدمة الاجتماعية كمهنة يرجع بجذوره إلى الوراء كثيرًا «فالتاريخ يذكر أنه مع تقد الحياة الاجتماعية التي واكبت تطور المجتمع الإنساني من مرحلة الجماعات الرحل والبداوة إلى مرحلة الاستقرار في القرى في العهود القديمة ، ظهرت الحاجة إلى نشوء أنشطة متخصصة لمساعدة الفقراء والمعوقين وضحايا التفكك الأسرى والجريمة والاغتراب، مارسها عبر التاريخ شيوخ القبائل والدعاة من أهل الخير والعطاء ومن فطروا على النوايا الطيبة من قيادات الجماعة والمتطوعين من أهل الجاه والثراء لعوامل إنسانية فطرية أو لممارسة طقوس دينية أو ميتافيزيقية أو لعوامل أمنية وسياسية واقتصادية، وهذه الأنشطة هي ما نسميه اليوم بأنشطة الخدمة الاجتماعية بمعناها التقليدي كخدمات يمارسها عامة الناس بعيدًا عن التخصص الدقيق أو المهنية»[1].

ويجب ألا يتبادر إلى الأذهان أن الخدمة الاجتماعية كنشاط ومهنة إنسانية ترتبط على الدوام بتلك الفئات التي نستطيع أن نطلق عليها مسمى الخاصة، مثل المعوقين، ولكن المجالات التي تطالها الخدمة الاجتماعية كثيرة جدًا، غير أن الشهرة

(1) محمود حسن، مقدمة في الخدمة الاجتماعية، مكتبة المعارف الحديثة، الإسكندرية، 1980، ص 12.

التي حظيت بها الخدمة كمهنة مع تلك الفئات التي سبق الإشارة إليها، هي التي جعلت البعض يعتقد خطأ أن الخدمة الاجتماعية نشاط لا يمارس إلا مع تلك الفئات.

فالمجالات العديدة التي تغطيها كافة فروع الخدمة الاجتماعية، توضح بجلاء أن هذا النشاط الإنساني، من الرحابة والمرونة التي تجعل قصره في الممارسة على فئات بعينها هو نوع من تشويه الحقائق، أو إعطاء تصور غير حقيقي عن هذا النشاط الإنساني البحت.

ويأتي مجال العمل الاجتماعي داخل مؤسسات الإصلاح والتأهيل، في مقدمة المجالات الهامة التي تمارس من خلالها الخدمة الاجتماعية فعاليتها المتنوعة، فرعاية نزلاء هذه المؤسسات، تعد حقًا واحدة من أهم المجالات التي تركز عليها الخدمة الاجتماعية، فالعمل المؤسسي للخدمة الاجتماعية، يعد الآلية التي من خلالها انتقلت الخدمة الاجتماعية من مجرد ممارسات تعتمد على المجهودات الفردية الذاتية، إلى أن أصبحت علمًا ومهنة لها أصولها وفلسفتها وأهدافها المحددة.

لقد ظهرت المؤسسات في حياة المجتمع الإنساني عندما بدأت الجماعات الأولية كالأسرة والقبيلة تتخلى عن القيام بوظائفها الرئيسية وفي مقدمتها وظيفة التنشئة الاجتماعية ووظيفة الضبط الاجتماعي، فظهرت المؤسسات في حياة المجتمع الإنساني لكي تسد الثغرات التي نشأت نتيجة تحلل العشيرة والقبيلة وغيرها من الجماعات الأولية من وظائفها التقليدية ثم أخذت تنمو وتنتشر بالتدريج حتى أصبحت تغطي أغلب نواحي النشاط الحيوية في المجتمع الإنساني المعاصر[1].

فمع ظهور الثورة الصناعية واختراع الآلة اتسعت المدن وازدحمت بالناس وأقحمت بأوجه النشاط الصناعي والتجاري والخدمات، فبدأت في الظهور أشكال

---

(1) عبدالمجيد عبدالمحسن، مقدمة في الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المسنين في الوطن العربي، النظرية والممارسة، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1995، ص 155.

متعددة من العدد والآلات، وتتضمن فروعًا كثيرة للأعمال وتحقق فنونًا متباينة من الأهداف، وعلى ذلك أخذت المنظمة إذن أشكالاً مختلفة في تطورها التاريخي، ولكنها تقوم أساسًا على الأفراد والجماعات أو بصفة رئيسية على الجماعات، طالما قامت تلك الجماعات على نظام معين يكفل لها أداء عملها والوصول إلى هدفها، كما أن أركان تنظيم الجماعات واحدة في كل الأشكال، وتتخلص هذه الأركان في تحديد الهدف الذي تريد الجماعة أن تصل إليه وتحدد طرق الوصول إلى ذلك الهدف ثم تقسيم العمل على أعضاء الجماعة، وإقامة شبكة من العلاقات تنظم أعباءها وتحدد اختصاصاتهم وتنسق بين جهودهم بالشكل الذي يوصل الجماعة إلى هدفها[1].

ولاشك في أن هذه الوظائف التنظيمية توجد في كل المنظمات سواء المؤسسات التعليمية التي تقوم بوظيفة التربية والصقل الاجتماعي نيابة عن الأسرة، والمؤسسات الاجتماعية المتنوعة لها دور كبير في عمليات الضبط الاجتماعي والرقابة والتنشئة الاجتماعية socialization والمؤسسات الاقتصادية تقوم بجوانب هامة، ويتضح من ذلك عمق العلاقة بين المؤسسات والمجتمع الإنسانين إنها كالعلاقة العضوية قوامها مواجهة احتياجات المجتمع وتلبية رغباته وفي مقابل هذا فإن المجتمع يتكفل بدعم ومساندة المؤسسات التي تقوم على خدمته ويعمل على توفير ما تحتاجه من موارد مائية وبشرية، وفي مقابل هذا فإن ما تحتاجه من موارد مادية وبشرية، وفي مقابل الدعم والمساندة فإن المؤسسات بدورها تتعهد بالالتزام بالقيم والتقاليد والأعراف بالقوانين التي تنظم حياة المجتمع ويرضى عنها، والمؤسسات الاجتماعية هي هيئات شكلت لتعبر عن إرادة المجتمع أو الجماعات التي نشأت فيه لمقابلة حاجاتها، فالمؤسسة الاجتماعية تمثل جهود الأفراد والجماعات المنظمة لمقابلة

(1) أبو النجا محمد العمري، تنظيم المجتمع، منظمات وتطبيقات، المكتب العملي للطباعة، القاهرة، 2000، ص ص 18-20.

حاجات الإنسان سواء كانت هذه الحاجات مادية أو معنوية تظهر نتيجة الظروف والعوامل الاجتماعية الموجودة، وليس من أغراض المؤسسة الاجتماعية سواء كانت حكومية أو أهلية ذلك بل إن غرضها تقديم الخدمات والمساعدة للأفراد والجماعات والمجتمع، وهي تعمل بموافقة وتعضيد الأفراد الذين تخدمهم، كما أنها تستخدم طرق وعمليات الخدمة الاجتماعية لوضع وتنفيذ البرامج المختلفة لمقابلة حاجات الفرد والجماعة والمجتمع، ولاشك في أن لكل مؤسسة اجتماعية وظيفتها الخاصة بها والتي تحدد وفقًا لحاجة المجتمع لهذه الوظيفة التي يجب على الأخصائي الاجتماعي أن يستخدمها كوسيلة إيجابية لمساعدة عملائه، كما أن لها برامجها الخاصة التي تحقق وظيفتها وهذه البرامج تعتمد كليا على موارد المؤسسة، يجب أن تستجيب لحاجات المجتمع المتغيرة، وكذلك التقدم العلمي لمهنة الخدمة الاجتماعية، يجب أن تستجيب لحاجات المجتمع المتغيرة، وكذلك التقدم العلمي لمهنة الخدمة الاجتماعية، ولكل مؤسسة أيضًا بناءها التكويني الذي عن طريقة تنظيم وتوزع المسئوليات والأعمال بما يكفل حسن سير العمل فيها وتحقيق أغراضها، والبناء التكويني للمؤسسة ووظيفتها شيئان متلازمات لا يمكن أن يدرك أحدهما دون الآخر وينمي البناء التكويني من الوظيفة ويوجد ليسهل عملية الخدمات إلى الأفراد والجماعات ويمكن القول إن المؤسسات خاصة قديمة جدًا بداية بقدماء المصريين مرورًا بالعصور السابق ذكرها وصولاً إلى شكلها الحالي [1].

وتأتي مؤسسات رعاية وتوجيه الأحداث، من أهم المؤسسات التي أفرزها المجتمع الحديث، والتي تمارس الخدمة الاجتماعية فيها دورًا بارزًا لا يمكن إنكاره، وفي ضوء هذه الفكرة تأتي هذه الورقة البحثية، لتناقش دور وأهمية الخدمة

(1) عبدالحميد عبدالمحسن عبدالحميد، الخدمة الاجتماعية في رعاية المسنين في الوطن العربي، النظرية والممارسة، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1995، ص ص 155-156.

الاجتماعية وفعاليتها داخل مؤسسات الإصلاح والتأهيل بوصفها أحد أهم المؤسسات الاجتماعية التي تقوم بدور كبير في حياة المجتمع وأفراده في الوقت الراهن.

وتسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف على النحو التالي:

أ - التعرف على المؤسسات الاجتماعية لرعاية وتوجيه الأحداث، بوصفها أحد أهم مؤسسات الإصلاح في المجتمع الحديث، من حيث أنواعها وأهدافها ووظائفها.

ب- التعرف على أنواع المؤسسات الاجتماعية القائمة على رعاية الأحداث المنحرفون.

ج- التعرف على أهم صور الرعاية التي يحصل عليها الأحداث المنحرفون داخل هذه المؤسسات

د- التعرف على أهم الصعوبات والمشكلات التي تواجه العمل الاجتماعي في مؤسسات رعاية الأحداث المنحرفين.

هـ- وضع مجموعة من المقترحات التي من شأنها أن تطور العمل الاجتماعي بمؤسسات رعاية الأحداث المنحرفين.

وفي إطار هذه الأهداف، تثير الدراسة عددًا م التساؤلات على النحو التالي:

1- ما دور المؤسسات الاجتماعية في تربية وتوجيه الأحداث؟
2- ما أناع المؤسسات الاجتماعية القائمة على رعاية الأحداث المنحرفين؟
3- ما أهم صور الرعاية داخل مؤسسات رعاية الأحداث.
4- ما أم الصعوبات والمشكلات التي تواجه مؤسسات رعاية الأحداث؟
5- ما أهم المقترحات التي يجب أن تتم لتطوير العمل بالمؤسسات الخاصة برعاية الأحداث؟

obeikandl.com

وتأتي هذه الدراسة في ثلاثة مباحث أساسية، وخاتمة، تتضمن عددًا من التوصيات الخاصة بتطوير العمل في مؤسسات رعاية الأحداث المنحرفين، على النحو التالي:

المبحث الأول: المؤسسات الاجتماعية لرعاية الأحداث الجانحين:

لعل أهم سمات المجتمع المتقدم هو قدرته على إحداث التناغم والتوازن بين مؤسساته، كذلك إتاحة الفرصة لكل مؤسسة أن تؤدي دورها المنوط بها دون إخلال ولا تزايد، وهنا لن يتأتى إلا إذا كانت العلاقة بين المجتمع ومؤسساته علاقة تفاعل وتأثير وتثر، بحيث تنصهر هذه المؤسسات في بوتقة واحدة، هدفها إعداد أفراد هذا المجتمع إعدادًا سليمًا، يتمشى مع قيم وتقاليد المجتمع، ولعل بقاء أو فناء المجتمعات رهن بفعالية مؤسساتها وحيوية أفرادها، وبالنظر إلى المؤسسات الإيوائية كإحدى مؤسسات المجتمع في علاقتها بالمجتمع الخارجي بالمحافظة، نجد أن هناك حالة خصام وانفصال بين هذه المؤسسات والمجتمع، وهذا يتضح من خلال موقف المجتمع من هذه المؤسسات، والذي يتمثل في أن هذه المؤسسات تمثل نقطة سوداء على جبين كل من بداخلها من أبناء وبنات، وهذا يتأتى من سوء الفهم بطبيعة الدور الخطير الذي تقوم به هذه المؤسسات والتي تعتبر بوابة لحقل الجريمة والانحراف فإذا أحكمت هذه البوابة، كان هذا جواز مرور لتقليل حجم الجريمة، لاسيما في مرحلة الطفولة التي تمثل أخطر مراحل حياة الفرد، ولعل السبب في ذلك قلة التوعية الإعلامية سواء من صحافة أو إذاعة أو تليفزيون، حيث إن الاهتمام منصرف أساسًا على المؤسسات الإيداعية التي تتعامل مع الفرد بعد وقوعه في الجريمة غاضين الطرف عن المؤسسات الإيوائية [1].

(1) أحمد غنيمي مهناوي محمد، الدور التربوي لمؤسسات الرعاية الاجتماعية، مطبعة المهندس، القاهرة، 1993، ص 320.

المؤسسة ودورها في تربية وتوجيه الأحداث

يتوقع المجتمع أن تغير المؤسسة من الحدث الجانح فتعيده إليه مواطنًا صالحًا مطيعًا للقانون، له أهداف واتجاهات اجتماعية وتربوية ومهنية تتفق مع ما يطلبه من الغالبية العظمى من الفتيان في مثل عمره، وعلى ذلك فإن التغيرات التي يتوقع المجتمع حدوثها في الحدث ليست تغيرات تتعلق باكتسابه مهارات معينة أو حصوله على قدر معين من التعليم وكلنها تغيرات في شخصيته، تتعلق بقدرته على التوافق مع نفسه ومع الآخرين، لذلك نستطيع أن نعتبر المؤسسة لها دورها كمعالج.

إن أغلب حالات الانحراف التي يشكو منها المجتمع بصفة أساسية هي أن الحدث عدواني يخاصم المجتمع، وتبدو هذه الخصومة وهذا العدوان في أن هؤلاء الأحداث يسرقون ويعتدون على ممتلكات الآخرين ويرفضون الذهاب إلى المدرسة ويتحدون سلطة البيت والمجتمع، ويقوم المجتمع من جانبه باتخاذ إجراءات عقابية حيالهم، غير أن الدراسات النفسية والاجتماعية لهؤلاء الأحداث قد أعطتنا معلومات وافيه تتعلق بدوافع الحدث واتجاهاته، كما أن غالبية الدراسات تشير إلى أن نواة عيوب الشخصية عند هؤلاء الأحداث تكمن في مفاهيمهم عن العالم الخارجي ومن يعيش فيه من كائنات بشرية، كما تكمن أيضًا في مفاهيمهم عن أنفسهم، كما أن مفهوم الحدث عن العالم الخارجي أنه عالم عدواني مدمر بدائي من كل الوجود، بهذا فإن فكرة الحدث عن الكائنات الإنسانية في هذا العالم أنها ليست بإنسانية لأسباب كثيرة مبنية على خبراتهم الشخصية وخبراتهم العاطفية التي مروا بها في سنين حياتهم الأولى جعلتهم يكونون حساسين لأي مشاعر عدوانية ظاهرة أو خفية تبدو من الأفراد الذين يكونون على صلة بهم [1].

إن الأفكار الموجودة لدى الأحداث عن الناس، يمكن تغييرها فقط عن طريق

---

(1) Lester Parrott , Social Work and Social Care, Routledge , London, 2002 ,p.7

تغيير أساليب المعاملة التي يعاملون بها في المؤسسة، وتشبه هذه الفكرة التي كونوها عن الآخرين الفكرة التي كونها الحدث عن نفسه، ونواة فكرته هذه عن نفسه أنه عدواني مدمر مفترس تحركه دوافع لا يدركها هو شخصيًا ويستخلصها من هذا المجتمع الإنساني بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتكوين هذا المفهوم لدى الحدث عن ذاته يرجع إلى أخطاء في تربيته وإلي عقبات تعترض نحو شخصيته وهذا هو الأساس في تكوين السلوك الجانح، في هذا الحدث الذي كون هذا المفهوم ويؤكده ويصبح مصدر انطلاقه لهذا السلوك الاجتماعي، ويمثل هذا المفهوم عن الذات ليبس من الصعب علينا أن نوضح مدى حاجة هؤلاء الأحدث المنحرفين إلى الشعور باحترام الذات، وهذا يتطلب أن يعمل الآخرون من جهتهم على التعامل معهم كأفراد آدميين، والهدف العلاجي الذي نسعى إليه هو أن نغير من هذه المفاهيم التي كونها الحدث عن عالمه الخارجي بأسرع ما نستطيع، وهناك أربع خطوات أساسية في العملية العلاجية يمكن للمؤسسة أن تأخذ بها وتخطط برامجها طبقًا لها وتبني عليها كل فلسفتها العلاجية [1].

1- إنشاء علاقة بين العاملين بالمؤسسة وبين الحدث تتسم بالتفاؤل والإيجابية ويقصد بالعلاقة أن تكون خالية من العدوانية ويكون أساسها التقبل له والتسامح معه ولكن لا تصل إلى الحرية المطلقة الغير محدودة إذ أنها تستثير عند الحدث الشعور بالإثم وتطلق من عقالها دوافعه الغريزية التي يخشاها ويخشى انطلاقها عند رفاقه وعند رؤسائه، إن مثل هذه الحرية التي تمنح للحدث ينبغي أن يخطط لها حتى تغير وعند رؤسائه، إن مثل هذه الحرية التي تمنح للحدث ينبغي أن يخطط لها حتى تغير من مفاهيم الحدث عند الآخرين في جو آمن خال من العدوانية.

---

(1) Brij Mohan, Unification of Social Work: Rethinking Social Transformation Praeger Publishers, Westport, CT, 1999, p., 21.

2- الخطوة التالية في العملية العلاجية هي الكشف عن الدوافع والحاجات اللاشعورية والشعورية التي تحكم سلوك الحدث وتصرفاته حيال الآخرين من الزملاء والرؤساء، ويستطيع كل حدث عن طريق حياته في الجماعة أن يحصل على درجة مناسبة من الاستبصار فيما يتعلق بدوافعه المخبوءة التي تحرك سلوكه.

3- ثم يأتي عنصر ثالث في العملية العلاجية هو أن نفسر أنماط السلوك التي تبدو من الأحداث أنفسهم وينبغي أن يقوم بها كل من يتصل بهم من المدرسين والأخصائيين والمدربين كجزء لا يتجزأ من وظائفه، على ذلك أن المؤسسة ككل تعتبر مسئولة عن القيام بهذا الدور العلاجي ولا يمكن للمؤسسة أن يكون لها دور علاجي إلا إذا قامت بها علاقات اجتماعية خالية من العدوان بين العاملين بالمؤسسة وبين الأحداث يكون ملؤها الرغبة في مساعدة الحدث.

4- وأخيرًا ففي العملية العلاجية تبرز أهمية التعليم بالمحاولة والخطأ حيث يحاول الحدث أن يغير من سلوكه خلال تعديل فكرته السابقة عن نفسه وعن الآخرين.

والمؤسسة بما بها من برامج تربوية واجتماعية ورياضية ومهنية ينبغي أن تقدم العديد من الفرص لمثل هذه المحاولات، وينبغي أن يكون العالمون بالمؤسسة مدركين للمحاولات التي تبدو من الحدث في مسعاه لإحداث هذا التغير، وهنا تبدو الحاجة إلى تطبيق هذه الخطط العلاجية عن طريق إعطاء النصح والتشجيع والمشاركة الوجدانية والعطف في حالة الفشل وإعطائهم المكانة عن طريق العمل، كما أن المؤسسة تستطيع أن تفعل الكثير لإحداث هذا التغير في مفهوم الحدث عن ذاته وعن الناس ولها أيضًا فرص كبيرة في إيجاد مخارج بنائية نافعة لدوافعهم الكامنة والمشاعر التي تبدو عند الحدث أثناء تغييرهم عنها ومحاولة توجيهها الوجهة السليمة[1].

(1) Frederic G. Reamer, Social Work Values and Ethics, Columbia University Press, New York, 1999, p.,38.

ولكن لا تقتصر وظيفة المؤسسة الاجتماعية للأحداث على هذا ولكن هناك برامج للرعاية الاجتماعية داخل هذه المؤسسات والتي تعتبر من أهم البرامج في ميدان الخدمة الاجتماعية وإن كان الأصل في الرعاية أن تكون داخل الأسرة الطبيعية أو الأسرة البديلة إذا لم يتوافر للأسرة الطبيعية للطفل تنشئته تنشئة صالحة. والخدمة عن طريق المؤسسات وسيلة من الوسائل التقليدية التي سار عليها العمل من زمن طويل ومرت بتجارب وتطورات تغير من الأسلوب وتوجه إلى طريقة العمل الملائمة كي تحقق أعلى مراتب الخدمة والإنتاج المفيد لتوفر الرعاية البديلة المناسبة لإشباع حاجات الطفل، بشرط ألا يغيب عن الذهب دائمًا المبدأ القائل أن الطفل لا ينزع من أسرته بسبب الفقر فقط حيث أن علاج الفقر بالرعاية المادية والمالية للأسرة يجب أن يكون هو الأساس دون أن ينزع منها أطفالها[1].

ويجب ألا تكون رعاية المؤسسة لأطفالها في عزلهم عن المجتمع بأن تعلو أسوارها وتغلق عليهم أبوابها وتمنع صلتهم بالمجتمع الخارجي، إذ يجب قدر الإمكان أن يعيش الأولاد المعيشة العادية وبذلك يرتبط الأبناء بمؤسستهم كبيت أو منزل خاص بهم يأوون إليه ويجدون فيه الرعاية العالية، ويتاح لهم فيه الاندماج الخارجي [2].

وتقدم خدمة رعاية الأحداث عن طريق مجموعة من المؤسسات الاجتماعية وتنقسم من وجهة نظر العاملين في حقل الرعاية الاجتماعية إلى نوعين:

---

(1) Jon Lawrence, Child Welfare and Social Action in the Nineteenth and Twentieth Centuries: International Perspectives, Liverpool University Press, Liverpool, England, 2001, p.,58.

(2) مصطفى رزق مطر، تنظيم وإدارة مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية، د. ن، د. م، 1997، ص 232-236.

أـ المؤسسات الأولية:

وهي المؤسسات الاجتماعية التي تقدم خدماتها للأحداث بصورة مباشرة أي أنها مؤسسات نشأت خصيصًا لرعايتهم اجتماعيًا ويعمل فيها متخصصون في الخدمة الاجتماعية مثل أندية الأطفال الاجتماعية ومكاتب الخدمة الاجتماعية[1].

بـ المؤسسات الثانوية:

وهي المؤسسات الاجتماعية التي تهدف إلى رعاية الأطفال رعاية اجتماعية كجزء من الأهداف الأساسية كالمؤسسات التعليمية والصحية والاقتصادية والترويحية وهي لم تنشأ خصيصًا لرعاية الأحداث.

وبالنسبة للمؤسسات التي ترعى الأحداث المنحرفين والمعرضين للانحراف، فتوجد أنواع مختلفة منها تشمل مؤسسات للإيداع والوحدات الشاملة وجميعها تتبع سياسة نظام الباب المفتوح عدا المؤسسات العقابية، فهي تغلقه. هذا بالإضافة إلى مركز التصنيف ومكاتب المراقبة الاجتماعية والرعاية اللاحق، وبعض التنظيمات الأخرى مثل شرطة الأحداث ونيابة الأحداث والاتحاد العام لرعاية الأحداث.

وفيما يلي فكرة عن بعض التنظيمات السابقة التي تهدف إلى مساعدة الأحداث ورعايتهم [2].

1- مؤسسات الإيداع

وهذه المؤسسات هي رعاية الأحداث الذين يودعون بها بناء على أحكام قضائية،

---

(1) Pierre Rosanvallon, : The New Social Question: Rethinking the Welfare State, Princeton University Press, Princeton, NJ , 2000 , p., 133.

(2) ماهر أبو المعاطي جعفر، الخدمة الاجتماعية في مجال الدفاع الاجتماعي، مكتبة الصفوة، الفيوم، 1998، ص 154-159.

وتقدم لهم في هذه المؤسسات كافة أوجه الرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية والتعليمية والمهنية.

2- الوحدات الاجتماعية الشاملة

لقد اتجه المشتغلون برعاية الأحداث إلى العمل على تجميع الخدمات في مكان واحد بقصد تسهيل العمل وتوفير الوقت والاقتصاد في النفقة، وذلك بقيام الاتحاد العام لرعاية الأحداث بإنشاء الوحدات الاجتماعية الشاملة وتضم كل وحدة مركز استقبال، دارًا للملاحظة، مكتبًا للمراقبة الاجتماعية، ودارًا للضيافة.

3- مركز الاستقبال

ويقوم مركز الاستقبال بدراسة حالات الأحداث الذين لم يصلوا إلى النيابة أو الذين لم ترفع ضدهم الدعوة القضائية للتصرف في شأنهم، ومن أمثل هؤلاء:

1- الأطفال المحولين من الهيئات الاجتماعية المختلفة.
2- المتطوعين وهم الذين يتقدمون بأنفسهم يطلبون المعونة والحماية.
3- الذين يحضرهم ذووهم للوحدة كما في حالات المروق.
4- الذين يتم القبض عليهم بمعرفة شرطة الأحداث.

4- دار الملاحظة

التخطيط على الأحداث وملاحظتهم لحين الفصل في أمرهم تختص دار الملاحظة بحجز الأحداث الذين لم يبلغوا الخامسة عشر من عمرهم [1].

والنظام الذي يجب أن يسير عليه الحدث في هذه الدور يجب أن يكفل بقدر الإمكان جوًا وديًا يسمح له بفرص تربوية وترفيهية واقرة وهذا ينبغي أن يكون

(1) على محمد جعفر، الأحداث المنحرفون، دراسة مقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1948، ص 159.

الخطوة الأولى في عملية التأهيل ويجب أن تدار هذه المراكز كالمنازل العائلية بقدر الإمكان وتعمل على الفصل بين الجنسين وفئات الأطفال وإيجاد التسهيلات الخاصة بالترفيه ووضع برنامج متنوع حتى تستطيع نواحي الاهتمام البناءة أن تحل محل الميول السيئة وبذلك تبعد هذه المراكز كل البعد عن مظاهر المؤسسة التأديبية، فعملية الملاحظة لا يمكن فصلها عن العلاج إذ أن وجود الحدث في الملاحظة وعلاقته بمن يتولون علاجه من شأنه أن يزوده بالعلاج البناء الذي يسهم في تقويم سلوكه فلا يقتصر العمل بدار الملاحظة على ملاحظة سلوك الحدث فحسب بل يتعداه إلى تدريبه على تعديل سلوكه واتجاهاته نحو نفسه ونحو الجماعة والمجتمع من خلال البرامج المختلفة ويعتبر هذا التدريب من الوسائل الهامة لإعداد الحدث والتمهيد له للعلاج النفسي [1].

وعلى ما سبق فإن أغراض الملاحظة فيما يلي:

أ - إعداد مكان صالح لإيواء الأحداث الذين ترى النيابة التحفظ عليهم توطئة لتقديمهم للمحاكمة أو الذين ترى المحكمة وضعهم تحت ملاحظة المراقبين الاجتماعيين لمدة معينة للدراسة وتنفيذ ما تطلبه المحكمة.

ب- ملاحظة سلوك الأحداث المودعين بالدار وتصرفاتهم وتقديم تقارير فنية مستوفاة عن شخصياتهم وسلوكهم إلى مكتب المراقبة الاجتماعية لمساعدة الفنيين على فهم الحدث من جميع الجوانب الاجتماعية والنفسية والطبية.

ج- توفير العلاج وخاصة للأمراض الطفيلية واستخراج شهادات طبية تفيد خلو الحدث من الأمراض لتقديمها عند الالتحاق بالعمل [2].

---

(1) على محمد جعفر، الأحداث المنحرفون، دراسة مقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1948، ص 308-310.

(2) ماهر أبو المعاطي علي، مرجع سابق، ص ص 159-160.

5- مكتب المراقبة الاجتماعية والرعاية اللاحقة

يقوم مكتب المراقبة الاجتماعية والرعاية اللاحقة بدراسة الحالات المحولة إليه اجتماعيًا وطبيًا ونفسيًا، للوقوف على عوامل الانحراف ورسم خطة العلاج الواجبة وكذلك تقديم التقارير المطلوبة للمحكمة والإشراف على تنفيذ التدابير المنصوص عليها في قانون الأحداث كما يختص مكتب المراقبة الاجتماعية بتنفيذ برنامج الرعاية اللاحقة لخريجي المؤسسات.

وعلى ذلك يمكن إجمال وظيفة مكتب المراقبة الاجتماعية:

أ - يبحث حالة الحدث

ب- بتتبع ومراقبة الحالات التي تأمر المحكمة بتسليمها للأسرة تحت المراقبة الاجتماعية مثل البحث

ويقوم المكتب بإجراء البحث لكل حالة سواء كانت مودعة بدار الملاحظة أو مسلمة لولي الأمر على ذمة القضية، وذلك على أساس مقالات الحدث وزيارة الأسرة وفحص الحالة طبيًا ونفسيًا والاستعانة بتقرير الشخصية والسلوك المقدم من دار الملاحظة وبذلك يضع المكتب بين يدي المحكمة صورة واضحة عن عوامل تشرد الحدث وانحرافه ويقترح خطة علاجه، إما بالتسليم للأسرة تحت المراقبة الاجتماعية أو التسليم لدار الضيافة أو الإيداع بمؤسسة إيداعية، أما الحالات الأخرى التي تحول إلى المكتب عن طريق الهيئات المختلفة وكذلك حالات التطوع فإنه يقوم ببحثها وتوجيهها وتقديم الخدمات التي تطلبها.

ويتخلص نشاط هذا المكتب في عمليتين[1]:

1- البحث الاجتماعي الذي يتناول دراسة الحالة من النواحي الاجتماعي والنفسية والصحية وتقديم تقرير بذلك إلى المحكمة للفصل في القضية.

---

(1) على محمد جعفر، مرجع سابق، ص 312.

2- وعملية المراقبة الاجتماعية (التتبع) هي عملية إصلاحية يقصد بها علاج الحدث في بيئته الطبيعية (التتبع) هي عملية إصلاحية يقصد بها علاج الحدث في بيئته الطبيعية وهي أسلوب للمعاملة يمكن استخدامه مع نوع معين من المذنبين الذين لا يهدد إطلاق سراحهم سلامة المجتمع وأمنه فيختارون اختيارًا خاصًا وتتضمن إيقاف العقوبة بشروط معينة ولمدة معينة يوضع فيها الحدث تحت إشراف وتوجيه المراقب الاجتماعي، كما أنها تتضمن تزويد المذنب خلال فترة المراقبة بمساعدات معينة من صور الإشراف والإرشاد والعلاج، هذا وتتعاون مكاتب المراقبة الاجتماعية في تنفيذ إجراءات عملها مع مكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية في دراسة حالات تكرار الغياب عن المدرسة أو حالات الفصل منها وتقديم الرأي بشأنه إضافة إلى تعاون مكتب المراقبة مع أخصائي الخدمة الاجتماعية المدرسية في إعفاء طلاب المدارس وأسرهم من الخدمات التي تقدمها وزارة الشئون الاجتماعية.

3- التعاون مع مكاتب العمل ومجالات تشغيل الأحداث لجهود وقائية.

4- التعاون مع أجهزة وزارة الداخلية في دراسة حالات الخطورة الاجتماعية والعمل للتغلب على المشكلات المسببة لانحراف الصغار أو تعرضهم للانحراف.

أما الرعاية اللاحقة (فهي العلاج المكمل لعلاج الحدث في المؤسسة) وهدفها مكافحة ظاهرة العود إلى الانحراف وهي الوسيلة العملية لتوجيهه وإرشاده ومساعدته بعد الإفراج عنه وسد احتياجاته ومعاونته على الاستقرار في حياته والاندماج والتكيف مع المجتمع ومدتها تقريبًا عام ومن أبرز مهام الرعاية اللاحقة الإرشاد والتوجيه والإشراف والإعداد للعودة إلى المجتمع وتهيئة الأسرة لعودة الحدث وإلحاق الحدث بعمل مجز[1].

(1) ماهر أبو المعاطي جعفر، الخدمة الاجتماعية في مجال الدفاع الاجتماعي، مرجع سابق، ص 160.

6- دور الإيداع

يرسل الأحداث الذين يحكم بإيداعهم في المؤسسات الإصلاحية إلى دور الإيداع، وتعمل مؤسسات الإيداع على إعادة تنشئة الأحداث المحكوم عليهم اجتماعيًا وتأهيلهم وإعدادهم للعودة للبيئة الطبيعية بعد إعداد البيئة الطبيعية لذلك، ثم متابعتهم بعد تخرجهم من خلال برامج الرعاية اللاحقة ضمانًا لتكيفهم مع البيئة الطبيعية ومؤسسات الإيداع هي منازل تضم فئة من الأحداث الذين حرموا الرعاية العادية في أسرهم الأصلية نتيجة التفكك الأسري أو سوء الحالة الاقتصادية أو فساد البيئة أو غيرها من الأسباب وحكم عليهم بالإيداع. لهذا ترى التشريعات إعداد أماكن تضم هؤلاء الأحداث لتوفر لهم سبل العيش والحياة وكأن أساس رعاية هذه الفئات من الأطفال يتركز حول توفير إشباع الحاجات المادية إلا أن السياسية الحالية التي تسير عليها المؤسسات هي العمل على إعدادهم وتنشئتهم التنشئة السليمة لإعادة تكيفهم مع المجتمع والعمل على توفير الرعاية السليمة لهم مع تنظيم البرامج المناسبة.

7- مؤسسات الإيداع المفتوحة

يودع بها المحكوم عليهم من الأحداث الذين يرتكبون جرائم والمعرضين للانحراف وأهم ما يميزهم أنها لا تعتمد في منع الهروب على العوائق المادية كالأسوار العالية والقضبان الحديدية والحراس المسلحين وإنما تعتمد على العوائق المعنوية كإقناع الحدث بفائدة الإيداع وأن الهدف الأول منه هو إصلاحه وتأهيله لحياة اجتماعية شريفة وأن ما يعرض عليه من أعمال وقيود إنما من أجل مصلحته فالمؤسسات المفتوحة تسبع على الحياة فيما حوا طبيعيًا قريبًا من طابع الحياة في المجتمع الكبير ومن شأن ذلك أن يشعر الفرد أنه مازال يحيا في المجتمع ويخلق الثقة في نفسه وبيئة وبين القائمين على إدارة المؤسسة، فهذه العوامل من شأنها أن تسهم في عملية التأهيل لذلك نرى أن المؤسسات المفتوحة تأخذ صورة المستعمرة الصغيرة

التي تتكون من عدة مبان صغيرة لها أبواب عادية ونوافذ لا توجد عليها قضبان حديدية ولا يحيط بها سوى سور مؤسسات مفتوحة.

8- المؤسسات شبه المغلقة

وأهم ما يميز هذا النوع أنه يتوسط بين نوعي المؤسسات المغلقة والمفتوحة فالحراسة فيها متوسطة وأقل منها في المؤسسات المغلقة ويقترب نظام العلاج فيها من العلاج في البيئة الحرة وأكثر تحديدًا من العلاج في ظل نظام الحرية المراقبة ويودع بها المحكوم عليهم من الأحداث من مرتكبي الجنايات والجنح الذين يحولون إليها من المؤسسات المفتوحة الذين يتضح من البحث الاجتماعي عدم ملائمة برامج هذه المؤسسات لتهذيبهم وكثرة هروبهم من المؤسسة ويطبق داخل هذه المؤسسات النظام التدريجي في الغالب ومقتضاه أن يودع المحكوم عليه أول الأمر في درجة تشتد فيها الحراسة ثم ينقل إلى درجة تقل فيها الحراسة إذا ثبت تحسن سلوكه ثم إلى مؤسسة مفتوحة إذا ثبت من البحث الاجتماعي أن سلوكه ازداد تحسنًا وإن مثل هذه المؤسسة مجدية في تكييفه الاجتماعي.

9- المؤسسات المغلقة

تتميز المؤسسات المغلقة بكونها تحاط بأسوار عالية وحراسة ويتميز نظامها في الداخل بالصرامة والحزم وتقوم هذه المؤسسات في العادة بعزل المجرم عن المجتمع لأنه يمثل خطورة على أفراده وكيانه ويودع فيها عادة المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية طويلة المدة والمجرمون الخطرون. أما بالنسبة للأحداث فإن هذه المؤسسات تمثل في أقسام ملحقة بالمؤسسات التي تنفذ فيها العقوبات السالبة للحرية على البالغين، ويودع فيها الأحداث بين الخامسة عشرة والثامنة عشر والذين يحكم عليهم بعقوبات سالبة للحرية[1].

---

(1) على محمد جعفر، الأحداث المنحرفون،، مرجع سابق، ص ص 318-319.

10- قسم الضيافة

ويختص بإيواء الأحداث الذين تحكم المحكمة بتسليمهم لها كعائل مؤتمن أو حالات التطوع للذين هم في حاجة ماسة إلى هذه الرعاية لتصدع أسرهم والتي يسفر البحث الاجتماعي عن وجوب قبولهم حتى تتوفر في الحالتين الظروف الملائمة لإعادتهم المجتمع ويجوز أن يقبل قسم الضيافة حالات الإيداع ممن أنهوا فترة التدابير المحكوم بها ولم يتم علاجهم اجتماعيًا وتأهيلهم وإعدادهم لمواجهة المجتمع الخارجي أو لظروف أسرية وذلك في ضوء بحث اجتماعي شامل تقدمه مؤسسة الإيداع ويعتمده مدير الوحدة الشاملة التابعة لها دار الضيافة.

11- دار ضيافة الخريجين

ويلتحق بها خريجو المؤسسات الذين تم إعدادهم مهنيًا أو تعليميًا وتم إلحاقهم بأعمال مناسبة أو معاهد تعليمية في البيئة الطبيعية ويثبت من البحث الاجتماعي حاجتهم إلى الإقامة مؤقتًا لحين تدبير محل إقامة دائم أو إعادتهم إلى أسرهم كما يجوز أن يلحق بها الحالات من غير خريجي المؤسسات التي يثبت من البحث الاجتماعي حاجتها إلى الإقامة بدار الضيافة مؤقتًا.

المبحث الثاني: الرعاية داخل مؤسسات رعاية الأحداث

المؤسسات المخصصة لرعاية الأحداث الجانحين، هي المؤسسات الحكومية والخاصة المعترف بها رسميًا لإيواء وإيداع الأحداث المنحرفين، أو الذين يشكلون خطورة اجتماعية من أجل إصلاحهم وإعادة تكيفهم مع البيئة الاجتماعية، والإيداع في إحدى المؤسسات الإصلاحية آخر حل يلجأ إليه المشتغلون برعاية الأحداث الجانحين، تقتضي بتفصيل اتباع طريق الاختبار القضائي وأساليب الرعاية مع الحرية في البيئة الطبيعية، بحيث لا يودع الحدث في أية مؤسسات أو معهد إصلاحي إلا بعد أن يتحقق فشل علاجه في بيئة الطبيعية وتقوم المؤسسة المخصصة

للأحداث بتقديم كافة الخدمات التعليمية والمهنية والصحية والنفسية من أجل تحسين سلوك الأحداث واتباع الأساليب التربوية الحديثة لإعادة تكيفهم مع المجتمع[1].

وسوف نعرض فيما يلي لأهم أنواع الرعاية التي تقدمها تلك المؤسسات على النحو التالي:

1- الرعاية

يتلقى الأحداث في المؤسسات المخصصة لهم الرعاية التعليمية والرعاية المهنية، فالأولى توفر لهم فرص الاستمرار في الدارسة وبناء مستقبل ناجح، والثانية تتيح لهم فرصة تعليم مهنية يستطيعون العيش بواسطتها بطريق مشروع[2].

ويوضح الحدث عادة في الصف الدراسي المناسب له بعد إجراء فحوصات لمعرفة مستوى ذكائه وقدرته على التعلم ويقوم الأخصائي الاجتماعي والمشرف الاجتماعي يتتبع الحدث داخل الفصل للتعرف على الهوية الدراسية التي يكون تحصيله العلمي ضعيفًا فيها ومن ثم يوضع برنامج خاص لكي يتمكن من الحصول على معدل النجاح فيها وهناك تقرير دوري عن حالة الحدث داخل الفصل من ناحية وسلوكه وعلاقته بزملائه والمواد الدراسية التي يتفوق أو يرسب فهيا ويضم هذا التقرير إلى الملف الدراسي في المؤسسة الذي يتضمن أيضًا الاختبار النفسي والبطاقة الصحية ويرجع إلى هذا الملف للاطلاع على حالة الحدث الدراسية، ويوجد في المؤسسات عادة فصول خاصة لمحو الأمية بالنسبة للأحداث الذين لا تؤهلهم قدراتهم العقلية ومستوى ذكائهم أن يستمروا في الدراسة والذين تم

---

(1) Lester Parrott , Social Work and Social Care, Routledge , London, 2002 ,p. 6.

(2) سيد محمد عبدالتواب، الخدمة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية، مكتبة الأزهر، القاهرة، 1999، ص 98.

obeikandl.com

إلحاقهم بمجال التدريب المهني صباحًا ويلحقون بفصل خاص لمحو الأمية عند المساء لتعلم القراءة والكتابة والدروس التي تتلاءم مع مستواهم في استيعاب المواد. ويتلقى الأحداث في معهد إصلاح الأحداث الدروس المختلفة وفقًا لبرامج معينة يراعى فيها حدود استعدادهم ومؤهلاتهم وميولهم[1].

2- الرعاية المهنية

يوزع الأحداث على المهن المختلفة حسب ميولهم واستعداداتهم الجسمية والعقلية للتدريب فيها ويقضى الحدث فترة في الورش التدريبية حتى يتم تدريبه فإذا اجتاز الامتحان بكفاءة انتقل إلى المهن الإنتاجية. والمهن الإنتاجية التي ينتقل إليها الأحداث بعد تدريبهم تحتوي في العادة على صناعات تحتاجها السوق المحلية[2].

ويعمل الأحداث الذين أتموا مرحلة التدريب في المهن الإنتاجية وتصرف لهم أجور رمزية ويعيشون في هذا الوسط الإنتاجي قبل خروجهم لسوق العمل الخارجي وتنشأ في كل مؤسسة عادة الأقسام المهنية لتدريب الأحداث وتقسم الورش إلى أقسام تدريبية تسير وفق منهاج موضوع يدرس في زمن معين وأقسام إنتاجية يلحق بها الحدث بعد إتمام تدريبه بالورش التدريبية تمهيدًا لخروجه للمجتمع الخارجي. ويمنح الأحداث شهادات بإتمام التدريب يوضح فيها نوع العمل الذي تدرب عليه كما يجوز تدريب الأحداث مهنيًا خارج المؤسسة إذا دعت الحاجة لذلك.

أما فيما يختص بالعمل خارج المؤسسة الإصلاحية فهي تعمل على تشغيل الأحداث بالورش الخارجية والمصانع والشركات بعد تدريبهم وإعدادهم مهنيًا

---

(1) عبدالقادر محمد عفيفي، الرعاية الاجتماعية للمنحرفين ودور الخدمة الاجتماعية معهم، دار الشباب للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2001، ص 268.

(2) كامل عبدالله سالم، الخدمة الاجتماعية من منظور إنساني، (د.ن) القاهرة، 1996، ص 49.

وتعليميًا على أن يكون ذلك تحت إشراف الأخصائيين الاجتماعيين وتعد سجلات تبين مدى تقدمهم في عملهم وتقدم عنهم تقارير دورية تحفظ بالملف الخاص لكل منهم مع مراعاة ما يلي[1]:

أ - إذا كان الحدث مازال تحت الحكم بالإيداع بالمؤسسة فإنه يتعين استئذان النيابة قبل السماح له بالخروج للتدريب أو العمل بالمصانع والشركات وعلى المؤسسة تدبير وسيلة الانتقال أو تحمل مصاريف انتقاله.

ب- إذا كان الحدث قد أمضى فترة التدبير المحكوم به عليه فعلى المؤسسة أن تعمل على إلحاقه بدار ضيافة الخريجين القريبة من مقر عمله أو أن تسمح له بالمبيت مع أسرته الطبيعية والاكتفاء بوضعه تحت المراقبة الاجتماعية وإذا لم يتيسر إلحاقه بدار ضيافة الخريجين أو لم تكن له أسرة جاز إلحاقه بدار الضيافة بالمؤسسة لفترة مؤقتة يعامل خلالها معاملة الحدث الملحق بدار الضيافة للخريجين وتشغيل شباب المؤسسات في مختلف المهن عملية تلتقي عندها أهداف المؤسسة الأساسية بإعداد شباب قادر على التكيف في المجتمع الخارجي ويوالي الأخصائي الاجتماعي تتبع الأحداث الذين الحقوا بالورش الخارجية لضمان تقدمهم والمساعدة في حل ما يصادفهم من صعوبات في العمل حتى تستقر أمورهم.

ولاشك أن كفالة الجانب الاقتصادي لهؤلاء الشباب من أهم العوامل التي تساعد على استقرار حياتهم في أسرهم التي قد لا ترحب بعودتهم إليها إلا إذا كانوا قادرين على تحمل أعباء معيشتهم وقادرين على معاونة أسرهم في الحياة، فإذا تبين أن الأسرة لم تتهيأ لتقبل الحدث بعد تخرجه وإقامته معها أو تبين عجزه عن كفالة نفسه في مقابلة ما يكسبه من أجر فإن المؤسسات تستمر في إيوائه حتى تتوفر

(1) سيد محمد عبدالتواب، الخدمة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 101.

له المقومات اللازمة لمعيشته. وبالنسبة لأنواع الحرف والمهن فخلقت داخل هذه المؤسسات ونشأت في هذه المؤسسات ورش ومشاغل لازمة لتدريب الأحداث وهي تتضمن عادة ورشا تدريبية وأخرى إنتاجية وأهم المهن الموجودة داخل المؤسسات أعمال النجارة بمختلف أنواعها والمنتجات الجلدية والنسيج ولعب الأطفال ويقوم بالتدريب المهني مدربون متخصصون وفق مناهج مراكز التدريب المهني، وبالنسبة لمؤسسات الفتيان فإنها تقدم برامج مهنية مختلفة في الورش الداخلية كصناعة السجاد والتريكو والحياكة والتطريز والتفصيل والأشغال الفنية والتربية الفنية والتدبير المنزلي، إلى جانب هذا فإن العمل في المؤسسة يؤدي بطريق غير مباشر إلى الإفادة من الإنتاج فتستوفي المؤسسة حاجتها من هذا الإنتاج أو من إنتاج غيرها من مؤسسات الأحداث وتعرض ما يزيد على ذلك للبيع للإفراد أو الهيئات وأخيرًا فإن إعطاء المحكوم أجرًا مقابل عمله يكشف له عن قيمته فليجأ بعد الإفراد عنه إلى كسب عيشه من خلال مشروع وبمعنى آخر فإن العمل يقدم قيمة مادية وقيمة معنوية للإنسان يجعلانه يبتعد عن طريق الانحراف واليأس ويدفعانه إلى هدف بناء المستقبل بأسلوب شرعي مقبول في المجتمع[1].

3- الرعاية الصحية

تبدأ الرعاية الصحية للحدث منذ دخوله المؤسسة؛ حيث يوقع عليه الكشف الطبي العام لمعرفة الأمراض التي يكون مصابًا بها من أجل علاجه؛ يوجد عادة في المؤسسات عيادات طبية للإشراف على الناحية الصحية. أما المرضى الذين يحتاجون لإجراء عملية جراحية كبيرة فإنهم يحولون إلى المستشفيات المتخصصة ويقدم القسم الطبي في المؤسسات خدمات كبيرة في مجال الطب الوقائي والطب العلاجي بهدف وقاية النزلاء من الأمراض وعلاج ما قد يظهر منها؛ ويلحق بالناحية الصحية أن

(1) إسلام الأمير عوض، مرع سابق، ص 271.

يكون مكان تنفيذ هذا التدبير ملائما بحيث لا تزيد فيه كثافة الأحداث على حد معينلله ويجب أن يشتمل على عدة أماكن مخصص بعضها للنوم وبعضها للطعام وبعضها للعمل، وفيما يتعلق بأماكن النوم فيجب أن يدخلها الهواء وأشعة الشمس بكميات كافية وأن يخصص سرير لكل حدث ويلتزم كل حدث بالتقيد بالتعليمات المتعلقة بالنظافة والترتيب[1].

ولأجل المحافظة على صحة النزلاء تعمد المؤسسات إلى توفير الغذاء الصحي والملائم لهم؛ فتقدم الوجبات النظيفة وفي أوقات منتظمة ولاشك أن الرعاية الصحية تساهم في التأهيل على نحو فعّال لما توفره للمحكوم عليه من علاج للعلل البدنية أو العقلية أو النفسية التي يعاني منها فتزيل بذلك العوائق التي يمكن أن تؤدي به إلى السلوك السيئ، وهذا يعني أن الرعاية الصحية تدعم إمكانيات الحدث والاعتماد على نفسه في كسب العيش، كذلك فإن الرعاية الصحية تساهم في عملية التأهيل. فسلامة البدن شرط للتفكير السليم ومعالجة المشاكل بأسلوب سليم؛ كما أن للرعاية الصحية في المؤسسات دورها في المحافظة على الصحة العامة في المجتمع؛ إذ أن الانتشار للأمراض داخل المؤسسات وما يورثه من مساوئ على نفسية الأحداث سيتفشي أيضًا خارج المؤسسة لكونها مؤسسات مفتوحة وليست معزولة عن العالم الخارجي ومن ثم فإن الرعاية الصحية داخل المؤسسات أهميتها المباشرة بالنسبة للمجتمع ككل[2].

4- الرعاية النفسية

تجري للأحداث الاختبارات النفسية اللازمة لتقدير حالتهم النفسية والتعليمية

---

(1) عبدالرحمن أحمد علي، العمل الاجتماعي ورعاية الأحداث الجانحين، الأسس والمتطلبات، القدس للطباعة والنشر، القاهرة، 2002، ص 111

(2) عبدالقادر محمد عفيفي، مرجع سابق، ص 271.

ورسم طريقة علاجهم، ويجوز الاستعانة بأخصائيين اجتماعيين، وهذا التدبير يتفق مع الاتجاهات العلمية الحديثة والتي تؤمن بالفروق الفردية في القدرات والميول والاستعدادات ومستوى الذكاء حتى يكون توجيه نزلاء المؤسسة قائمًا على الأسس العلمية وتحقيقًا للهدف السابق يقوم الأخصائي النفسي بفحص المستجدين نفسيًا وإجراء اختبارات الذكاء عليهم لاستبعاد من قد يعجزون عن التكيف والإفادة من وجودهم، وذلك عن طريق تحويلهم للمؤسسات المناسبة لهم، ويعمل الأخصائي على توزيع الأحداث على المهن المختلفة حسب احتياجات كل مهنة من مستوى الذكاء والقدرات والاستعدادات المهنية[1].

ويتعاون الأخصائي النفسي مع باقي الاختصاصيين بالمؤسسة للعمل على إعداد الخريجين إعدادًا نفسيًا للحياة في المجتمع الخارجي، كما يتعاونون على دراسة أسباب عدم تكيف بعض الخريجين للعمل على تهيئتهم مهنيًا واجتماعيًا، وذلك بتوجيه ورعاية كل حالة بمفردها حسب الخطة التي توضع لكل حالة، وتعمل المؤسسات على استكمال وسائل وأدوات القياس والمعايير والإحصائيات الضرورية حتى تتمكن من تحقيق رسالتها على الوجه الأكمل وذلك بدراسة المهن السائدة في المجتمع وتطورها للاستفادة منها في عمليات التوجيه والاختبار المهني في الميادين المختلفة بالمؤسسة كما تعمل على عقد اجتماعات، إرشادية جماعية لعلاج الأحداث وتحول الحالات التي تحتاج إلى خدمات متخصصة إلى العيادة النفسية المركزية[2].

---

(1) إكرام إبراهيم عوض، خدمة الفرد ودورها في الرعاية الاجتماعية مع التطبيق على مؤسسات رعاية الأحداث، المكتب الحديث للطباعة، القاهرة، 1989، ص68.

(2) خير الدين عبدالسلام، العلاج النفسي في مؤسسات الرعاية الاجتماعية، دار الزهراء للنشر، عمان، الأردن، 1988، ص 36.

5- الرعاية الاجتماعية

تعد الرعاية الاجتماعية، أحد أهم صور الرعاية التي يتلقاها الحدث المنحرف في مؤسسات التوجيه والإصلاح، وتبدأ الرعاية الاجتماعية باستقبال الحدث الذي يأتي إلى المؤسسة وهو مشحون بانفعالات الخوف والقلق، ويقوم باستقباله الأخصائي الاجتماعي الذي يعمل على إزالة مخاوفه وعلى إعادة الثقة والطمأنينة إلى نفسه وتهيئته للاندماج في حياته مع الآخرين[1].

ويقوم بهذا النوع من الرعاية الفنيون من الأخصائيين الاجتماعيين والرياضيين بقصد إعادة تأهيلهم اجتماعيًا وإعدادهم للعودة إلى الحياة في المجتمع من جديد، وفي سبيل تحقيق التكيف الاجتماعي يعيش الأحداث في المؤسسة في صورة أقرب ما تكون إلى الحياة في المجتمع، فيقسم أفراد كل قسم إلى أسر يتقارب أفرادها في السن والميول والقدرات ويكون لكل أسرة أخصائي اجتماعي يعتبر بمثابة الأب يعاونه في ذلك مشرفات اجتماعيات مقيمات في المؤسسة، ويجوز الاستعانة في عملية الإشراف الليلي بطلبة المعاهد العليا للخدمة الاجتماعية وطلبة أقسام الاجتماع بكلية الآداب؛ وذلك على أساس إعدادهم للعمل الاجتماعي وعلى أن يكون ترشيحهم بمعرفة معاهدهم أو كلياتهم ويمنح الطالب حق الإقامة والتغذية بالمؤسسة مقابل قيامه بالإشراف الليلي ويلتزم من يستعان به من الطلبة في عملية الإشراف بتنفيذ نظم وتعليمات المؤسسة ويكون مسئولاً أمام المؤسسة عن أي تصرف ينطوي على أي إخلال بهذه النظم والتعليمات[2].

---

(1) Margaret Severson, Situational Prison Control: Crime Prevention in Correctional Institutions , Journal of Sociology & Social Welfare . Volume: 31. Issue: 2, 2004. P., 211.

(2) على محمد جعفر، مرجع سابق، ص 333-349.

6- التهذيب الأخلاق والديني

لعل من أهم الأهداف التي تسعى مؤسسات الرعاية والإصلاح إلى تحقيقها في التعامل مع الأحداث المنحرفين، هو العمل على إعادة بناء المكون الأخلاقي لدى هؤلاء الأحداث، وذلك نظرًا لأن هذا الجانب يعد من أهم الجوانب التي تهدف تلك المؤسسات إلى تعديلها بما يتوافق والبناء الأخلاقي والقيمي للمجتمع، ومن ثم فإن التهذيب الأخلاقي والديني، يأتي ضمن أحد أهم الأولويات التي تراعيها تلك المؤسسات[1].

ويهدف التهذيب الأخلاقي إلى إرساء القيم الأخلاقية والاجتماعية، باعتبار أن تأهيل المحكوم عليه يتحقق بإدراكه لواجباته نحو المجتمع وواجباته نحو نفسه ولاشك أن هذا الأمر يتطلب إلمام المشرف بالوسائل التي تنمي القيم الأخلاقية لدى المحكوم عليه لكي يستطيع خلق عوامل أخلاقية تواجهه وبالنسبة للأحداث فإن هذا الأمر يبدو أكثر سهولة بالمقارنة مع البالغين، ذلك أن الحدث في الغالب لم تتأصل في نفسه بعد عادات إجرامية خطيرة تعوق تقبله لمبادئ التهذيب الأخلاقي ويقوم التهذيب الأخلاقي جنبًا إلى جانب مع التهذيب الديني عن طريق تنظيم بعض المحاضرات والندوات التوجيهية وممارسة الشعائر الدينية وهذا يتطلب قيام ثقة بين المربي أو رجل الدين وبين الحدث طي يتقبل الأخير الإرشادات والنصائح من المربين أو رجال الدين فالتهذيب الديني يلعب دورًا أساسيًا في تقويم المحكوم عليه لأن تعاليم الدين تأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر؛ والجريمة في ظل التعاليم إثم يجب الامتناع عنه ويجب أن يفهم من التربية الدينية معناها الواسع الذي يحض على الفضيلة وينهي عن الرذيلة. وتهتم مؤسسات الأحداث اهتمامًا خاصًا بالناحية الدينية لما لوحظ أن الأحداث يفدون إليها وليست لديهم أية أفكار دينية

(1) Margaret Severson, op cit, 213.

سليمة يمكن أن يستعينوا بها على الصعاب التي تعترضهم في حياتهم؛ لهذا خصت كل مؤسسة مكانًا خاصًا للعبادة وإعطاء الدروس الدينية، كما اهتمت بتعيين مشرف ديني يلقهم مبادئ الدين وتعاليمه ويوعظهم بالإرشادات الدينية الملائمة كي يصبحوا أبناء صالحين في المجتمع يخافون عمل الشر ويسعون في عمل الخير والبناء. والمؤسسات تعمل الاهتمام بالرعاية الدينية وتشجيع الأبناء على تأدية الواجبات الدينية[1].

7- تنمية الهوايات والنشاطات المتنوعة

يعمل الأخصائيون في مؤسسات رعاية الأحداث على الاهتمام بالهوايات بين الأحداث في نواحي التكميل والموسيقى والرسم والزراعة والتربية الفنية والاطلاع على الكتب العلمية الموجودة في مكتبة المؤسسة؛ والتي تزود بوسائل الاطلاع المختلفة كما تزود المؤسسة بأجهزة التليفزيون والراديو على أن يراعى اختيار البرامج المناسبة للأحداث للاستماع إليها أو مشاهدتها؛ كما تهتم المؤسسة بالتربية الرياضية والفنية للأبناء عن طريق تكوين الفرق الرياضية وفرق الفنون والاشتراك في المباريات بين المؤسسات كلما أمكن؛ وتنظيم اشتراك الحدث في الرحلات والمخيمات المختلفة[2].

ويعد النشاط الترفيهي واحدًا من أهم الأنشطة ذات الصلة بالرعاية الاجتماعية، بل هو محور أساسي من محاور العمل الاجتماعي، النشاط الترفيهي له الأثر الكبير في تنمية شخصية الأحداث وإزالة التوترات المختلفة التي تؤدي بهم إلى السلوك المنحرف ولذا فإن الاهتمام بهذا النشاط يأخذ جهدًا كبيرًا من قبل العاملين في

---

(1) على محمد جعفر، مرجع سابق، ص 342.

(2) جمال زيدان، أساليب الرعاية الاجتماعية من منظور علم النفس والخدمة الاجتماعية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2003، ص 231.

المؤسسات والهوايات تأخذ صورًا مختلفة وجميعها ترمي إلى تأهيل الحدث وتهيئته للعودة إلى حياة المجتمع من جديد[1]؛ ويتخذ الأخصائي من النشاط الرياضي وسيلة لإعداد الحدث في المؤسسة كمواطن صالح وينمي لديه الشعور بالثقة؛ فالنشاط الرياضي من الوسائل الهامة في التربية البدنية والجسدية عند لطفل وإظهار مهاراته في حال تفوقه وهو من ناحية أخرى يرمي إلى التربية الأخلاقية وذلك عن طريق تعويد الحدث على النظام والصبر وتحمل المسؤولية والتعلم من الخطأ وتنمية الثقة بالنفس، فالألعاب عند الحدث تكون له قدرات التعامل مع الجماعة وأخلاقيات إلى جانب ما توفره أيضًا من صحة بدنية ونفسية تعمل على إزالة الشعور بالنقص وغرس الثقة بالنفس التي يكون لها بالغ الأثر في تكوين الشخصية السوية.

8- الرعاية اللاحقة

الرعاية اللاحقة، أخد أهم الأنشطة الخاصة بالرعاية الاجتماعية التي يتلقاها الحدث، ويقصد بها تلك المتابعة التي تتم بعد خروج الحدث من مؤسسات الرعاية والتوجيه، وتستمد الرعاية اللاحقة، أهميتها من كونها تعمل على إتمام جهود التهذيب والتأهيل التي بذلت في المؤسسة، كما أنها تعمل على وقاية المفرج عنه من التعرض للعوامل المفسدة من جديد وللغرض الأساسي من الرعاية اللاحقة هو تقديم المساعدة المستمرة لإعادة تلاؤم الأحداث مع الحياة العادية خارج المؤسسة[2].

وينبغي أن ينظر إلى العلاج على أنه عملية مستمرة تمتد إلى ما بعد مرحلة الإفراج من المؤسسة، كذلك اتخذت اللجنة الاستشارية الخاصة بالأطفال والشبان

---

(1) صادق الشيخ، الترويح والرعاية الاجتماعية، المؤسسة الدولية للأبحاث والدراسات، عمان، الأردن، 1998، ص 71.

(2) Jon Lawrence, Child Welfare and Social Action in the Nineteenth and Twentieth Centuries: International Perspectives, Liverpool University Press, Liverpool, England., 2001,p.,l.

الجانحين توصية حيال خروج القاصر من المؤسسة تنص بأن تكون عملية الانتقال من المؤسسة إلى الحياة في المجتمع المحلي بطريقة التدريج فإذا كان على الحدث أن يعود إلى منزله فعلى الأسرة أن تتهيأ لعودته وإذا لم يستطيع الحدث ذلك فينبغي إلحاقه بدور الضيافة كذلك ينبغي أن يقوم بالإشراف على الحدث موظف من هيئة المؤسسة أو أخصائي اجتماعي كما يمكن أن يقوم بهذه العملية من يتطوع من الأفراد على أن يكون ذلك تحت إشراف موظف مدرب لهذه الغاية[1].

لكي تحقق الرعاية اللاحقة نجاحًا لابد من:

1- العناية بالتربية والتثقيف الديني داخل السجون تأكيدًا لمكارم الأخلاق على أن يقوم بذلك أئمة ووعاظ مدربون تدريبًا تربويًا يكون له العائد المطلوب. فالقيم الدينية أهم ضابط سلوكي على الإطلاق وترسيخها في النفس كموجه سلوكي يؤدي بالتأكيد إلى انخفاض معدلات الانحرافات السلوكية خاصة وأن كافة الأديان تدعو إلى الحب والتكافل ونبذ الحق والكراهية وحسن المعاملة واحترام قيم العمل والعدل.

2- التوسع في إنشاء أندية الدفاع الاجتماعي والأندية الثقافية والاجتماعية نظرًا لما لهذه الأجهزة من أثر في تكوين الموطن الصالح ومقاومة عوامل الانحراف.

3- الاهتمام بسياسة التعليم والتدريب المهني داخل السجون مع مراعاة احتياجات السوق المحلي وصائني الحياة في السجن والحياة خارج السجن في المجتمع.

4- إنشاء دور ضيافة للمفرج عنهم من المسجونين ممن لا مأوى لهم إلى أن يتم تدبير المسكن الصالح لهم حتى يمكن الإقلال من آثار دوافع العود إلى ارتكاب الجريمة والانحراف مرة أخرى[2].

---

(1) على محمد جعفر، الأحداث المنحرفون، مرجع سابق، ص 333-349.

(2) Michael Hechter , Social Institutions: Their Emergence, Maintenance -38 and Effects, Walter De Gruyter , Berlinv , 1990 , p.,ix.

وتتحدد إمكانيات الرعاية اللاحقة في الآتي:

1- خدمات قانون الضمان الاجتماعي الممثل في المساعدات العامة ومساعدات الفئة الواحدة لإنشاء مشروع محدود يدر على المفرج عنهم ربحًا محدودًا.

2- خدمات جمعيات رعاية المسجونين وأسرهم والتي تعتبر خدمات مكملة لخدمات قانون الضمان الاجتماعي وتنحصر خدمات هذه الجمعيات في رعاية:

أ - أسر المسجونين وكفالة توفير الخدمات الاجتماعية لهم.

ب- المفرج عنه من السجون ومحاولة إعادتهم إلى الحياة الطبيعية ومنع ارتدادهم إلى الجريمة مرة أخرى بإيجاد عمل مناسب لهم.

3- القيام بالدراسات العلمية المتصلة بمشاكل الجريمة وتقديمها لجهات الاختصاص وإيقاظ وعي الجماهير بشئون الجريمة والمجرمين.

4- تبرعات المواطنين وإعانات وزارة الشئون الاجتماعية ومديرياتها في المحافظات.

5- خدمات الاتحاد النوعي لجمعيات رعاية المسجونين والممثلة في الآتي:

أ - التخطيط لبرامج الرعاية الاجتماعية في ميدان رعاية المسجونين.

ب- إجراء البحوث المتصلة بهذا الميدان ونشرها بين الجمعيات والمؤسسات الأعضاء.

ج- تحديد البرامج وتنسيق الخدمات وحدود تكلفتها في نطاق السياسة العامة.

د- تنظيم البرامج وتنسيق الجهود التي تقوم بها الجمعيات الأعضاء في الاتحاد.

هـ- وضع برامج الإعداد الفني والإداري وموظفيها على أن تعتمد هذه البرامج من الجهة المختصة ووزارة الشئون الاجتماعية.

و- تقويم جهود الجمعيات الأعضاء ونشاط الاتحاد على ضوء السياسة العامة وتقديم التقارير على تلك الجهود إلى الجهة الإدارية المختصة.

ز- تقديم المعونة الفنية للجمعيات والمؤسسات الأعضاء في الاتحاد.

openkanoi.com

ح- وضع طريقة تنفيذ برامج المشروعات المشتركة والقيام بالتجارب الرائدة في هذا القطاع ومتابعة هذه التجارب وتعميم نتائجها.

ومما سبق يمكن القول أن الرعاية اللاحقة نظام يساعد في الحد من الانحراف والوقوع في الجريمة مرة أخرى لأنه نظام يقوم على أساس متابعة السجين بعد خروجه من السجن إلى الحياة بالمجتمع الخارجي وبعد تأهيله للمعيشة في هذا المجتمع لحمايته من مؤثرات العودة إلى الانحراف والجريمة مرة أخرى ومساعدته على الاستقرار النهائي في المجتمع[1].

المبحث الثالث: الصعوبات والمشكلات التي تواجه مؤسسات رعاية الأحداث

رغم الجهود المتعددة التي تبذل والإجراءات الكثيرة المختلفة التي تمارسها السلطات لتحقيق القدر المناسب من الرعاية الاجتماعية والنفسية والتربوية والصحية للأحداث الجانحين؛ فإن مؤسسات رعاية الأحداث على اختلاف أنواعها مازالت تواجه كثيرًا من الصعوبات والمشكلات وقد ظهر ذلك من المسح الاجتماعي لمؤسسات الأحداث (1990) الذي تم لعدد 20 مؤسسة في نطاق مشروع تجريب وسائل فنية لتأهيل الأحداث الجانحين وقد وجد أن مؤسسات الأحداث تواجه مجموعة كبيرة من الصعوبات والمشكلات نعرض لها على النحو التالي:

1- قلة الاعتمادات المالية بالمؤسسات الحكومية وقلة إعانات المؤسسات المسندة إدارتها لهيئات أهلية.
2- العجز في القوة العاملة وفي بعض التخصصات على وجه التحديد.
3- انعدام الحوافز المادية والأدبية للعاملين في المؤسسات.

---

(1) يحيى حسن درويش وآخرون، الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم بين النظرية والتطبيق، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1986، ص 17-20.

4- هناك حاجة ماسة لتدريب سائر فئات العاملين.
5- عدم وجود وسائل انتقالات (سيارات).
6- عدم تحديد عبء العمل للعاملين وعدم وضع النسبة الوظيفية للمؤسسات.
7- وجود مشاكل تنظيمية وإدارية تحتاج إلى تبسيط للإجراءات

خاتمــة

(أ) أهم المقترحات لتطوير العمل بالمؤسسات الخاصة برعاية الأحداث:

1- التركيز على السياسات العامة الآتية في إنشاء وإدارة رعاية الأحداث.
2- إنشاء المؤسسات صغيرة الحجم فقط.
3- التوسع في طريقة رعاية الأحداث في البيئة باعتبارها وسيلة أقل اقتصادًا وأكثر فاعلية.
4- التوجيه بعدم استغلال أماكن بالمؤسسات لغير أغراض رعاية الأحداث.
5- التوجيه بعدم التزاحم في عنابر النوم بحيث يكون عدد الأبناء في نطاق إشراف المشرف.
6- يراعى عند إنشاء مؤسسات جديدة أن تكون قريبة من الأجهزة المعاونة.
7- يراعى في موقع المؤسسة أن يكون صحيًا ومع توفر المرافق المختلفة.
8- التوسع في البرامج التي تؤدي إلى زيادة فاعلية التكيف الاجتماعي مع المؤسسة للإقلال من حالات الهروب.
9- إعداد النماذج والسجلات الموحدة في جميع المؤسسات حتى تضمن سلامة التسجيل.
10- مضاعفة اعتمادات المؤسسات الحكومية ومضاعفة إعانات المؤسسات الأهلية

obeikandi.com

وزيادة إعانات مكاتب المراقبة الاجتماعية الأهلية حيث أن تقديرات تلك الاعتمادات وضعت منذ عدة سنوات وأصبحت لا تتفق مع تكاليف الاتفاق حالياً.

11- العمل على تدبير العجز في القوى العاملة وخاصة وظائف أخصائي اجتماعي – أخصائي نفسي – طبيب – أخصائي تربية فنية – رائد ديني .. الخ.

12- وضع الأساليب المختلفة لاجتذاب العاملين للعمل في ميدان رعاية الأحداث وتشجيع العاملين الحاليين على الاستمرار في العمل وذلك بإطلاق الحوافز المادية والأدبية والتوسع في المنح والبعثات للخارج وقصرها على العاملين في الميدان.

13- الاهتمام بتدريب العاملين من سائر الفئات وتنظيم الدورات التدريبية سواء عن الالتحاق بالخدمة أو أثناء الخدمة ومع ضرورة تحديد عبء عمل وظيفة ودراسة النسبة الوظيفية للمؤسسات والوحدات الشاملة ودور الضيافة.

14- العمل على أن يوجد بكل مؤسسة مكتب ومركز للاستقبال لتبصير الصغير بمجتمعه الجديد ولإزالة مخاوفه وطمأنته وأن يعد المكان الملائم لهذا الغرض ويزود بالإمكانيات ويخصص له أخصائي للاستقبال وبعض معاونيه وتعد النماذج والسجلات والمطبوعات اللازمة لعملية الاستقبال وإعداد بطاقة بالصورة لكل حالة وأن يدرس المكتب جميع الحالات العائدة من الهروب للعمل على تلافي أسباب الهروب من المؤسسة والعمل على تجنب الأسباب الأخرى.

15- وبالنسبة لدور الملاحظة يتطلب الأمر تدبير الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بالدور وتشديد العناية للتحفظ على الأبناء بحيث تقل حالات الهروب من دور الملاحظة وأن تتعاون الشرطة مع دور الملاحظة في تدبير الحراسة بالنسبة للحالات المخالفة والتي يزيد عمرها عن 15 عامًا والحالات شديدة الانحراف.

16- وفي مجال الإيداع يقترح توافر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين وكذا المشرفون المقيمون المتفهمون لدورهم في العمل مع الجماعات وتدبير الاعتمادات الكافية اللازمة لسائل البرامج وزيادة مصروف الأبناء وتطوير ورش التدريب والإنتاج لتساير تطور المجتمع والاهتمام بالنشاط الرياضي والترويحي وتنظيم المعسكرات الصيفية والشتوية ... الخ.

17- وبالنسبة للمراقبة الاجتماعية فيلزم توافر شروط ومواصفات تضعها الإدارة العامة للدفاع الاجتماعي فيمن يعمل مراقبًا اجتماعيًا وأن يحدد عبء عمل للمراقب الاجتماعي وتوفير وسيلة انتقال له أو صرف اشتراك مجاني في وسائل المواصلات العامة وأن يعمل المراقب مع الحالة وكذا مع الأسرة ويعمل على حل مشكلاتها وتوصيل خدمات الأجهزة المختلفة إليها وتدبير الاعتمادات لصرف مساعدات للأبناء مثل مصاريف انتقالاته وأسرته للحضور لمقابلة المراقب الاجتماعي وصرف حوافر للأسر التي تتعاون مع المراقب الاجتماعي.

18- وبالنسبة للرعاية اللاحقة فيلزم التركيز على هذا البرنامج وأن ترعى مكاتب المراقبة الاجتماعية والرعاية اللاحقة أنها من صميم أعمالها وان يختص أحد الأخصائيين الاجتماعين بشئون الرعاية اللاحقة وما يتطلبه ذلك من ضرورة تعاون مؤسسات الإيداع مع المكاتب في الإبلاغ عن حالات التخرج وموافاتها بملخص للحالة والخدمات التي أديت لها وكذا الوعي بين الشركات والمؤسسات لتشغيل الأبناء.

19- وفي مجال الحضانة فيلتزم تخصيص مكان خاص بها داخل مؤسسات الإيداع والوحدات الشاملة وتخصيص الجهاز الذي يعمل مع هذه الحالات مع تخصيص دور للطلاب وآخر للصناع أو أماكن مستقبلة لاختلاف النظم والبرامج وضرورة التوسع في إنشاء دور ضيافة للخريجين والخريجات.

20- وفي مجال الرعاية الاجتماعية يقترح تطوير برامج العمل مع الجماعات واستخدام

أساليب حديث ومنها العلاج الجماعي وعدم الاقتصار على العلاج الفردي وربط الأسرة بالمؤسسة والاهتمام برعاية الأسرة ذاتها وصرف حوافز للأسر المتعاونة وأشرف الأسر مع الأبناء في الحفلات وأن تتفتح المؤسسة على المجتمع وقاية من الانحراف وإعادة تصنيف الأبناء طبقًا للتهمة والنوع والاهتمام بالتربية الدينية كوسيلة لتقويم الأبناء إلى جانب الأساليب الأخرى المتبعة.

21- وبالنسبة للرعاية النفسية فإن الأمر يتطلب توافر الأخصائيين النفسيين أو لو بعض الوقت عند الضرورة؛ وتوفير الأجهزة والمقاييس والاختبارات والعيادة المركزية التي تتعامل مع الحالات ذات المشكلات الصعبة.

22- وعن الرعاية الطبيعية فيتطلب الأمر وجود طبيب دائم أو زائر وحكيمة وممرض بكل مؤسسة وإجراء مسح صحي لجميع الأبناء وعمل بطاقة صحية لكل ابن واستكمال الأجهزة الطبية والصيدلية والاهتمام ببرامج التثقيف الصحي وأن يهتم الجهاز الطبي بالإشراف على التغذية وعلى النظافة العامة والخاصة.

23- وبالنسبة للرعاية التعليمية فالأمر يتطلب وضع كتب تضم مناهج خاصة للمؤسسات التي ترتكز على التدريب المهني بحيث يشمل البرنامج التعليم العام والصناعي وإنشاء فصول لمحو الأمية لمن فاتهم سن التعليم، والاهتمام بتوفير وسائل الإيضاح المعينة بالمؤسسات.

24- وفي مجال الرعاية الدينية فيجب أن تعد المؤسسة مكانًا لأداء الصلاة وأن يكون العاملون قدوة لأبنائهم في أداء الصلاة معهم وإنشاء مكتبة دينية بكل مؤسسة وتنظيم البرامج والمسابقات الدينية ومنها تحفيظ القرآن الكريم وأن يتم التثقيف الديني في إطار منهاج ديني محدد.

25- وبالنسبة للتربية الفنية والهوايات فيلزم توافر أخصائي التربية الفنية بالمؤسسات والأدوات والخامات اللازمة وإدخال هوايات جديد مثل التصوير الفوتوغرافي والنسيج اليدوي في إطار منهاج ديني محدد.

26- وفي مجل الرعاية الثقافية يتطلب الأمر توفير الكتب والنشرات الثقافية والراديو والتليفزيون بكل مؤسسة والاستعانة بالمراكز الثقافية وقصور الثقافة والوحدات السينمائية المتنقلة لزيارة المؤسسة وتنظيم المسابقات المختلفة.

27- بالنسبة للنشاط الرياضي فيلزم توافر المدربين الرياضيين وتنظيم الدوري الرياضي بين المؤسسات وتوفير المدربين الموسيقيين ومدربي الفنون الشعبية وتنظيم الرحلات والزيارات والحفلات.

28- ضرورة الاهتمام بالتنظيم الإداري للمؤسسات ووضع الخرائط التنظيمية والاختصاصات ومعدلات الأداء وتحديد عبء العمل للعاملين وتحديد القوة الوظيفية للمؤسسات وتبسيط إجراءات العمل والعمل على وضع لائحة بنظم العمل بالمؤسسات بحيث لا تحكمها اللوائح والنظم الحكومية التي تطبق بالنسبة للأجهزة الأخرى الحكومية.

(ب) إنشاء مؤسسات لرعاية

1- الأبناء الأقل من 7 سنوات الذين يحكم بإيداعهم مؤسسات الرعاية الضالين.
2- الأحداث المعوقون وذلك بالتعاون مع التأهيل الاجتماعي.
3- دار ضيافة وتشغيل للخريجات اللاتي لا يستطعن العودة لأسرهن.
4- مؤسسة عقابية للفتيات.
5- مؤسسة لشديدات الانحراف[1].

مما سبق يتضح أن للمؤسسات الاجتماعية الخاصة برعاية الأحداث أهمية كبيرة في رعاية الحدث سواء قبل ارتكابه الجريمة أو بعد ارتكابه الجريمة والذي لم يكن بالطبع متسمًا بصورة حديثة بل هو موجود منذ القرن 18 عندما أنشأ بستا

(1) أنور محمد الشرقاوي، انحراف الأحداث، مرجع سابق، ص 113-118.

لوزي (1746-1827) أول مدرسة للأيتام في سويسرا ثم ظهرت بعد ذلك الأسماء اللامعة مثل اوبرلين (1740-1828) غير أن هؤلاء الرواد الاجتماعيين لم يكن نشاطهم منصرف أصلا إلى مجال رعاية الأحداث.

أما مؤسسات رعاية الأحداث فقد بدأ إنشائها في الولايات المتحدة الأمريكية حين دعا دربيسكون بعد جولة قام بها في أوروبا إلى ضرورة القيام بعمل من أجل بناء الطبقات الفقيرة وأسفرت جهوده هو وزملائه عن إنشاء أول مؤسسة إصلاحية لعلاج الانحراف بين الأحداث في عام 1821 وتقرر إرسال صغار المدنين إليها ثم تعددت صور المؤسسات واتخذت صورًا عديدة منها الملاجئ ثم منازل الإيواء واتخذ بعها صور الإصلاحات ثم تغيرت مسمياتها إلى مدارس الدولة في الولايات المتحدة وبريطانيا إلى أن وصلت إلى شكلها الحالي.

وبخدماتها المختلفة التي تساعد الأحداث على الحياة بشكل جديد في المجتمع عن طريق إجراء الجلسات مع الأطفال لمعرفة المشكلات التي أدت إلى انحرافهم وتدريبهم على تحمل المسئولية وتدعيم القيم المرغوبة أو تعديل القيم الغير مرغوبة والاتجاهات السلبية التي اكتسبوها وشرح خطورة السلوك العدواني وتأهيلهم للحياة الجديدة بعد خروجهم من المؤسسة وإكساب الحدث المرونة في تقبل آراء الآخرين وتحسين علاقته بأسرته[1].

(1) جابر عوض سيد، أبو الحسن عبدالموجود، الانحراف والجريمة في عالم متغير، الطبعة الثالثة، المكتب الجامعي الحديث، د.م. 2005، ص ص 152-165.